المحاكم في الامبراطورية المغولية

(م. د دعاء مهدي فرحان)

(مديرية تربية القادسية)

duaa.mahd@mu.edu.iq

الملخص

شكل تدوين القانون المغولي المعروف بـ الياسا والذي يعد اول نتائج اتخاذ المغول الكتابة الايغورية ، خطوة اساسية في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية في الامبراطورية المغولية .

اصبح المرجع الاعلى في التشريع لخانات المغول الى جانب تعاليم جنكيز خان المستندة على العرف والتقاليد الشعبية التي اكسبها صبغة قانونية ، والتي كان احترامها مفروضاً على الخانات والشعب ، وبهذا نظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وبرزت الياسا الكبرى الى الوجود لتحدد القواعد التي تضبط العلاقة بين افراد المجتمع .

تضمنت الياسا مجموعة من الاحكام التي تتعلق بالجزاء والعقاب ، فقد فرضت الانضباط داخل المجتمع المغولي واتسمت بالصرامة والشدة بهدف تحقيق الردع والمحافظة على النظام القضائي في الامبراطورية المغولية وترسيخ سلطة الدولة وضمان الطاعة للسلطة الحاكمة.

من خلال هذه القواعد يتضح ان نظام حكمهم تلخص في ثلاثة امور رئيسية هي : الخضوع لجنكيز خان القائد الاعلى للدولة ، واتحاد القبائل في قبيلة واحدة ضمن كيان سياسي واحد ، والعقاب الصارم لكل مخطئ يخالف القوانين ويخل بالنظام العام ، اسهمت هذه المبادئ في ضبط السلوك العام داخل المجتمع المغولي وتعزيز التماسك بينهم .

الكلمات المفتاحية : الياسا المغولية , جنكيز خان , النظام القضائي المغولي ، التشريع المغولي

Courts in the Mongol Empire

Duaa Mahdi Farhan

Al-Qadisiyah Education Directorate

duaa.mahd@mu.edu.iq

Abstract

The codification of the Mongol law known as the Yassa, which was one of the first outcomes of the Mongols' adoption of the Uighur script, represented an important step in organizing political and social life within the Mongol Empire. This code became the supreme legislative reference for the Mongol khans, alongside the teachings of Genghis Khan, which were based on the customs and popular traditions of Mongol society that were granted a binding legal character. Respect for these rules was imposed on both the khans and the people, thereby regulating the relationship between the ruler and the ruled. Consequently, the Great Yassa emerged to define the rules governing social relations among members of society.

The Yassa also included a set of provisions concerning punishment and penalties. These regulations imposed discipline within Mongol society and were characterized by strictness

and severity in order to achieve deterrence, maintain the judicial order within the Mongol Empire, reinforce the authority of the state, and ensure obedience to the ruling power

Through these regulations, it becomes clear that the Mongol system of governance was based on three main principles: submission to Genghis Khan as the supreme leader of the state, the unification of the tribes into a single tribe within one political entity, and the strict punishment of anyone who violated the laws or disrupted public order. These principles contributed to regulating public behavior within Mongol society and strengthening cohesion among its members.

Keywords: Yassa Law, Genghis Khan, Mongol Judicial System, Mongol Legislation

المقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم ، علم الانسان مالم يعلم ، والصلاة والسلام على رسول الانسانية محمد وعلى اله وصحبه الميامين .

شهدت الامبراطورية المغولية تحولات سياسية وإدارية كبيرة مند نشأتها ، أسهمت هذه التحولات في تشكيل واحدة من أوسع الإمبراطوريات في التاريخ ، وقد ارتبط ظهور هذه الدولة باسم القائد المغولي جنكيز خان الذي استطاع توحيد القبائل المغولية المتفرقة ، وإقامة كيان سياسي قوي امتد نفوذه ليشمل مناطق واسعة من آسيا وأوروبا ، ومع اتساع رقعة الدولة المغولية وتزايد عدد السكان الخاضعين لسلطتها، برزت الحاجة إلى تنظيم شؤون الحكم والإدارة ، ووضع قواعد قضائية وقانونية تضبط العلاقات بين أفراد المجتمع المغولي وتضمن استقرار الدولة.

وفي هذا السياق برزت أهمية النظام القضائي في الإمبراطورية المغولية بوصفه أحد الركائز الأساسية في إدارة الدولة ، وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية فيها ، فقد اعتمد المغول في بداية تأسيسهم على الأعراف والتقاليد القبلية التي كانت سائدة بينهم آنذاك ، والتي شكلت الأساس الأول لتنظيم العلاقات الاجتماعية وفض النزاعات بين افراد المجتمع المغولي ، ومع قيام الدولة المغولية وتوسعها، عمل جنكيز خان على تقنين هذه الأعراف والتقاليد ضمن منظومة قانونية عرفت باسم الياسا ، والتي أصبحت المرجع الأعلى في التشريع والقضاء لدى المغول.

شكلت الياسا الإطار القانوني الذي استندت إليه المحاكم المغولية في إصدار الأحكام وتسوية المنازعات ، إذ تضمنت مجموعة من القواعد والأحكام التي تناولت مختلف جوانب الحياة ، بما في ذلك الجرائم والعقوبات، وتنظيم العلاقات الاجتماعية ، والحفاظ على النظام العام ، كما اتسمت هذه القوانين بدرجة كبيرة من الصرامة والشدة ، وذلك بهدف تحقيق الردع وضمان الانضباط داخل المجتمع المغولي وترسيخ سلطة الدولة .

ولم تقتصر المحاكم في الإمبراطورية المغولية على نوع واحد ، بل تعددت أشكالها تبعًا لطبيعة القضايا المعروضة عليها والجهات التي تتولى الفصل فيها ، فقد وجدت محاكم خاصة للنظر في القضايا العامة والإدارية ، فضلاً عن محاكم تهتم بالفصل في المنازعات بين الأفراد، إضافة إلى الدور الذي كان يؤديه الحكام والقادة العسكريون في بعض الأحيان في إصدار الأحكام القضائية ، وقد ساعد هذا التنوع في المؤسسات القضائية على إدارة شؤون الدولة الواسعة ومعالجة النزاعات التي كانت تنشأ في مختلف أقاليم الإمبراطورية.

كما تأثر النظام القضائي المغولي بالبيئات الحضارية التي دخلت تحت حكمه، إذ إن توسع الإمبراطورية المغولية واحتكاكها بالشعوب المختلفة أدى إلى تأثر بعض جوانب الإدارة والقضاء بالتقاليد القانونية السائدة في تلك المجتمعات ، ولا سيما في المناطق الإسلامية التي احتفظت فيها المحاكم الشرعية بدورها في الفصل في القضايا وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة المحاكم في الإمبراطورية المغولية بوصفها جزءًا مهمًا من تاريخ النظم الإدارية والقضائية في تلك الدولة ، إذ تسهم هذه الدراسة في الكشف عن طبيعة التنظيم القضائي الذي اعتمده المغول ، وبيان الأسس

القانونية التي استندت إليها المحاكم في إصدار الأحكام ، فضلاً عن إبراز دور القضاء في حفظ النظام العام وترسيخ سلطة الدولة داخل الامبراطورية المغولية .

النظام القضائي في الامبراطورية المغولية

ينبغي وقبل الحديث عن النظام القضائي المغولي ، نشير الى معنى القضاء وما يوازيه من الفاظ لغوياً واصطلاحاً ، فالقضاء في اللغة يعني الفصل والحكم [1] واصطلاحاً هو وظيفة مهمة في الدولة ، مهمتها تفصل بين الناس في خصوماتهم لقطع تنازعاتهم وحسماً للتداعي [2] اهتم سلاطين الأمبراطورية المغولية بالنظام القضائي ، وكانت الاحكام الخاصة بهم تستند الى الياسا في معظمها ، واستمر هذا الوضع حتى تولي السلطان غازان بن ارغون عرش السلطنة (694 - 703 هـ / 1295 – 1304 م) والذي اعتبر الاسلام ديناً رسمياً للدولة ، كما سوف نرى لاحقاً [3] والان سوف تذكر الباحثة النظام المغولي المتبع في كافة البلدان التي خضعت لهم .

لم يكن النظام القضائي في ايران ، معقداً ومتطوراً ومهتماً بالتدوين والتوثيق كمان كان عليه الحال في الصين الذي كان نظامهم في غاية الشدة والصرامة [4] فقد كان عندهم مجلس امانة السر يحتل اعلى التسلسل الوظيفي القضائي التابع للحكومة المركزية وتحت امرته عشرة مجالس مماثلة والتي كانت بمثابة حكومات اقليمية ، فقد كان هذا المجلس يقسم الى اربعة دوائر هي : لو ، فو ، تشاو ودائرة السين التي كانت مركزاً اساسياً لتقديم القضايا ، فهي كانت تحتل المكانة الاعلى بين الدوائر الثلاث المحلية الاخرى [5]

قسمت المناصب في هذه الدوائر المحلية الاربع على النحو الاتي : سين – ين (القاضي) ، سين – تشنغ (مساعد القاضي) ، تشو – بو (صاحب الديوان) ، سن – وي (مفوض الحاكم) وداروتشي (مفوض المنطقة) ، من مهامهم السيطرة على الامن وتنفيذ القانون والقاء القبض على من يخالفون القانون ويساعدهم في تأدية واجباتهم فريق من الشرطة وفي حال اخفاقهم في عملهم يعاقبون فيضربون بعصا رفيعة حسب مدة اخفاقهم [6]

تميز النظام القضائي في عهد اسرة اليان الصينية ببنية وظيفية بالنظام والمتابعة الدورية فلم يكن احد يتجرأ على اتهام القائمين عليه بالاهمال او التسيب واذا حدث خطأ ما جرى تعويض صاحبه بالمال ، استحدثت اسرة اليان الصينية نظاماً قضائياً مرناً يسمح لجميع الاقليات العرقية [7] بالمساهمة فيه بشكل متساوٍ وفعال وظهرت محاكم للنظر في شؤون بعض المتهمين ممن يتمتعون بأمتيازات ومناصب خاصة كالجيش وافراد بعض المؤسسات الحكومية او المهن الخاصة [8]

اما بالنسبة **لتنظيم القضاء المغولي في ايران** فأنه لم يكن معقداً ومتطوراً ومهتماً بالتوثيق والتدوين مثل الصين كما اسلفنا الذكر ، يذكر الهمذاني ان ثمة محكمة اولية تسوي الخلافات في كل معسكر ويمارس حكام المقاطعات سلطة قضائية في اقطاعاتهم وفي الاولوس تلتئم محكمة خاصة يترأسها قاضٍ كبير [9]

كانوا القضاة يعينون من قبل الحكومة المركزية ويترأس القاضي المحكمة ويرجع في قوانينه الى قاضي القضاة او يدمج في ذلك المنصب في بعض الاحيان رجلين يشتركان معاً في المهام والواجبات المفروضة عليهم من قبل السلطة الحاكمة [10]

لقد طرأ على النظام القضائي بعض التغيير ، خلال معرفة امبراطورية المغول لنظام البصمات ، وفق هذا النظام تحقق وثبت بالتجربة على واحد وضعوا ورقة الاتهام تحت اصبعه وقاموا برسم خط عند موضع البصمة حتى اذا ما انكر بصم على ورقة اخرى وقابلوها بالبصمة السابقة ، فأن كانت مطابقة لها عجز عن الانكار وكان المتهم يمر بستة انواع من المحاكم وهي درجات تسمى : ليشة ، لوشة ، جيون ، توجينون ، زوتسائي وسنو يشه وبعد مروه بهذه الدرجات الست من القضاء يعرض امره على الديوان الاعظم ديوان الخان وفي محكمة هذا الديوان يقضي له او عليه وفقاً لفرمان الخان [11]

وفي عهد قوبيلاي بن تولوي (657 – 693 هـ / 1259 – 1294 م) اسندت ادارة الامبراطورية المغولية التي قسمت الى اربعة وثلاثين مقاطعة الى االثني وعشرين وزيراً صينياً يقيمون في احد قصور بكين ، وكل وزير يختص بنوع من الشؤون ومن مهامهم اختيار حكام المقاطعات ويؤلفون محكمة عليا يعاونهم في ذلك قاضٍ وعدد من الكتبة في كل مقاطعة ، وبالنسبة لقراراتهم فقد كانت مبرمة في الشؤون العسكرية ، وكانو يحددون عدد الفرق العسكرية الواجب تجنيدها ويصدرون احكاما مبرمة في الدعاوى العامة وتستثنى الحالات الخطيرة التي تعرض على الامبراطور المغولي للفصل فيها [12]

عند تولي غازان خان عرش السلطنة اعتنق الاسلام واصبح ديناً رسمياً للدولة الايلخانية ، واحدث تغييرات جذرية لكافة الجوانب الحياتية ، فكانت البلاد في عهده يعمها الخراب فعمل اصلاحات عديدة وقام باصدار مرسوماً سنة 698 هـ / 1299 م عرف بدستور يارليغ ، امر فيه بانزال العقوبة لكل من يخالف قوانين هذا الدستور [13] وبالنسبة للنظام القضائي تراوح بين الصرامة واللين فقام غازان بمنح الكثير من الامتيازات لمنصب القاضي ، الا ان الياسا الجنكيزية ظلت القانون الذي لا يعلى عليه قانوناً [14]

من المهام التي كلف فيها القاضي في عهد غازان هي منع الفساد وخاصة الفساد الاقتصادي فصدر في المرسوم الانف الذكر قانوناً حظر بموجبه التعامل بالربا الذي كان متفشياً بشكل واسع في المجتمع المغولي ومنع الرشوة وامر المراقبين والولاة وجميع الحكام والمسؤولين مراجعة كل القضايا المتعلقة بشؤون الشريعة الى القضاة المحليين ومن يخالف تطبق فيه العقوبة الصارمة [15]

حرص غازان على اختيار من يتولى منصب القضاء على ان يكون بعيداً عن كل تأثير والا يكون رقيب عليه الا ضميره ، وقرر منح القضاة مرتبات مرتفعة لأبعادهم عن المغريات وحرم عليهم ان يقبلوا هدايا ، وحتى لا يقعوا تحت تأثير المتقاضين حرم على القضاة الذهاب الى بيوتهم كما منعهم من اصطحاب افراد كثر معهم الى المحكمة ، ومعاقبة

كل من يتفوه بكلام جارح او غير لائق امام القاضي ، واذا حرر القاضي وثيقة جديدة عليه ان يتلف الوثائق القديمة وينبه على اهمية تأدية الشهادة ، وشدد على ضرورة تأكد القضاة من صدق وسلامة نوايا الشاهد وبعده عن كل ريب او شك [16]

كما اكد غازان على القاضي ان يسأل كل الشاهدين على انفراد حتى يقف على التباين في اقوالهما وذلك لأن وسيلة تحقيق الأمور منوطة بتناقض اقوال المتكلمين فهذا الاجتهاد يؤدي : اما الى الصحة التي يمكن من خلالها اصدار الحكم ، واما الى الشبهة التي تكون سبباً في عدم اصدار الحكم [17]

تمتع قضاة الارياف بسلطات محدودة كانت تقتصر على قضايا الزواج والميراث والانضباط في اداء خطبة يوم الجمعة في الجوامع ولم يكن من صلاحيات القضاة اصدار تملك من دون اذن من السلطة المركزية العليا في البلاد [18] فيعتبر نظام القضاء الاكثر تعقيداً اذا ان ثمة محكمة اولية تسوي الخلافات كل معسكر ، بينما يمارس حكام المقاطعات سلطة قضائية في اقطاعاتهم وتلتئم في الالوس محكمة خاصة برئاسة قاضٍ كبير [19]

كان قاضي القضاة في الامبراطورية المغولية يعين من قبل صاحب الديوان في بغداد الذي كانت مهمته حفظ الامن الداخلي في البلاد ، وهذه تعتبر ميزة لولاية بغداد عن الولايات الاليخانية المغولية التي تخضع في تنظيم قضائها الى اشراف قاضي القضاة المقيم مع السلطان المغولي [20]

من مهام قاضي القضاة الاساسية والرئيسية هي تعيين القضاة في كافة مدن العراق ، بينما المقيم مع سلطان الدولة المغولية مهمته تعيين القضاة كما اسلفنا الذكر في كافة مدن الدولة الأليخانية باستثناء العراق [21]

كما منح قاضي القضاة صلاحيات واسعة من سلطان الامبراطورية المغولية وعلى وجه الاخص الذين يجدون فيه سلاطين المغول الطاعة والخدمة لمصالحهم ، فقد كان قاضي القضاة في عهدهم يقاضي من ينكل عن دفع الضرائب التي كان يفرضها الوكلاء والضمناء ، او من يمتنع من التنازل عن امواله وممتلكاته [22] عين قاضي قضاة ولاية بغداد مع وجود نظام الدين البندجي الذي عينه هولاكو في منصب اقضى القضاة مع الاخرين ، والذي كانت مهمته اختيار القضاة لأطراف العراق باستثناء ولاية بغداد التي كانت تحت اشراف قاضي القضاة ، ونشر العدل وتطبيق احكام الشريعة الاسلامية في احكامهم ، يبدو ان منصب اقضى القضاة انتهى بوفاة نظام الدين البندجي [23]

اليارغو : وظيفة قضائية يكون صاحبها بمثابة القاضي المغولي الذي تكون احكامه مبنية على اساس الياسا الجنكيزية ، فهي من دوائر التحقيقات في المدن الكبرى سمي الموظفون العاملون في هذه الدوائر بـ يارغوتشي والتي تعني العدل والقانون عند المغول ، يتراس دوائر اليارغو امير يطلق عليه لقب امير يارغو ويتلوه جماعة اليارغوتشي في المنصب والمهام [24]

تأسست هذه الدائرة منذ بدايات الوجود المغولي في ايران ورغم ذلك تنعدم المصادر التي تشرح عن هذه الدائرة بصيغة مفصلة ، وردت في بطون المصادر ان دائرة اليارغو اعتمدت على الياسا الجنكيزية في بداياتها ، وبعد ممارستها

للاحكام لفترة من الزمن عملت بالقوانين المحلية جنباً الى جنب مع الشريعة للوصول الى الاحكام القضائية النهائية [25]

اما بالنسبة للقضايا التي تطرح امام اليارغو تتعلق بقضايا الامبراطورية المغولية الرسمية او الخلافات بينهم في السنوات التي سبقت تأسيس الدولة الاليخانية في ايران [26] فقد كان هناك دواوين لهذه الهيئة يتولى مهمته امير اليارغو ، وعند تعيينه يجب ان يكون مطلع على احكام امراء اليارغو الذي اسلفوه في تولي هذا المنصب وكذلك يجب ان يكون ملازماً لهم ، ومن شروط تعيينه ايضاً ان يكون نزيهاً ويبتعد عن قبول الرشوة ، ويرجع الى الياسا الجنكيزية عند تدقيقه للخصومات بين المتنازعين واصدار حكمه [27]

ذكر اقبال ان هناك نائب لليارغوتشي مهمته الاشراف على البوابات ويساق اليه المتهم الذي يقبض عليه ويقوم بمحاكمته ، وصورة المحضر تدون عند التحقيق ثم ترسل الى اعلى ديوان والذي يطلق عليه مصطلح لوشه مع المتهم وبعدها يرسل المتهم لديوان جبيون ومن بعده يرسل لديوان تونجينون الذي تتعلق فيه شؤون البريد والسعاة ، وبعدها يرسلون المتهم الى روشتائي وهو الديوان الخامس الذي تدار فيه شؤون الجيش ، وبعدها يحمل الى الديوان السادس والذي يطلق عليه مصطلح سنويشه ، وبعده مروره بهذه الدواوين او المحاكم يحمل المتهم الى المحكمة الأهم والأعظم وهي محكمة شينك ويحقق معه [28] ان وجود القضاء والمحاكم في الامبراطورية المغولية لا يدلل بالضرورة على انهم كانوا عادلين في احكامهم ، وذلك لأن احكامهم تستند اغلبها على قوانين جائرة [29]

النظام المتبع في تطبيق الأحكام المغولية بحق المخالفين لقانون الدولة

وسائل المغول في ايقاع الرعب في نفوس رعاياهم :- ينبغي وقبل الحديث عن الوسائل التي استخدموها المغول مع شعبهم نشير الى معاني الرعب او ما يوازيه من الفاظ لغوياً واصطلاحاً ، فقد اثبتت الدراسات المغولية ان اللغة مادة ينعكس عنها الفكر بل هي اداة عاكسة للفكر فاللغة تعني وظيفة اجتماعية وهذا يعني ان هناك صلة كبيرة جداً بين الالفاظ ودلالاتها .

الرعب في اللغة هو الفزع والخوف ، رَعَبتَه يَرْعَبُه رُعْبًا فهو مرعوب ورَعيب : افزعَه وارتعب فهو مرعب ومرتعب اي فزع ، والرعب في الاصطلاح يعني درجة اعلى واكبر من الخوف الذي يدخل على النفس البشرية [30]

كانت الفوضى سائدة بين قبائل المغول وكانوا متفرقين وعلى نزاع لا يوجد سلم بينهم قبل تولي جنكيز خان عرش السلطنة المغولية الذي صدر مجموعة من القوانين واطلق عليها الياسا [31] دستور جنكيز خان الذي دونه بالخط الايغوري وتطلق على الحكم الذي يصدره الملك او الامير ويشمل الياسا جزء كبير من الاحداث فهذا القانون يمثل علاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة المحكومين ببعضهم البعض وعلاقة الفرد بالمجتمع [32] واهم بنود الياسا هي الخضوع التام لجنكيز خان واندماج القبائل المغولية في قبيلة واحدة والعقاب الصارم لكل من يخالف اوامر الخان الاكبر [33] الذي تمكن بقوة السيف والتدبير المحكم وفرضه القوانين الصارمة التي بموجبها خضع قومه تحت امره ناهيك عن طاعة سائر طوائف الترك والمغول له ايضاً .

وهنا يتضح ان ياسا جنكيز خان محترمة مقدسة من المغول بشكل غير عادي ، ولم يجرؤ احد ان يغفل احد مضامينها وكان المغول يجلونها اجلال المسلمين للقران الكريم ، واستمر هذا الاحترام والرعاية حتى زوال سلطنة اولاده من ايران فقد كانوا يعملون وفق نصوصها حين اجتماع السلطان العام وتنفيذ العقوبات والقتل وامور الطعام والغذاء وغيرها .

فرضت الياسا الجزاءات القاسية للمخالفين مثل القتل للسارق او الهروب من الخدمة العسكرية ، فقد فرض جنكيز خان قانوناً عادلاً على اطراف مخيمه ، فقد كان من المستحيل على اي كان ان يلتقط ولو حزاماً مرمياً على الارض اذ لم يكن هو صاحبه اصلاً ، ولهذا ولم يشهد صفوف جيشه سرقة او خداعاً [34]

كان يجري تطبيق القانون على الجميع دون استثناء ، وقوانين الياسا تنفيذها واجبة وان تكون عمياء من قبل الرعية للخان الاكبر ، وذلك لان جنكيز خان اعتقد انه مختار من السماء لفتح العالم [35] فالخروج على طاعته وعدم تطبيق اوامره يعتبر جرماً عظيماً لا يغتفر ، عصيانه يعني عصيان الله جل وعلا [36] هكذا فرضت الامبراطورية المغولية الانضباطية الصارمة للقوانين التي حفظتها بشكل تام وحافظت على استمراريتها [37]

طبقت عقوبة الاعدام على بعض الجرائم ، كالتجسس وخيانة الوطن والارتداد عن الدين او والعقيدة والسرقة ، وقد طبق الاعدام بطرق مختلفة اتجاه الخارجين عن القانون [38] ومن يخالف مراسيم واحكام الخان قطع رأسه ، ومن يتجرأ على مخالفة الخان تكون عقوبته التجريد من ثيابه تماماً ويضرب بالعصا التي تقرع بها الطبول ، ترك هذا الاعتقاد اثره في طبيعة علاقة حكام الامبراطورية المغولية مع البلدان الخاضعة لهم فاصبحوا اعظم الامم طاعة لسلاطينهم [39]

كما اكدت الياسا الجنكيزية على ان من مارس الزنى قتل ، ومن لا ط قتل ، ومن يتعمد الكذب والنمام ومن يمارس السحر يقتل [40] فهذه القوانين ساعدت على التقليل من الخلافات بين المغول ، وتكوين قدر من الثقة في التعامل فيما بينهم [41] فقد كانت قوانينهم مميزة على سبيل المثال عندما يتقاتل رجلان لا يجرؤ احد على التدخل بينهما ، قضاء البلاط المغولي هو الذي يحكم بينهما فقط [42] ومن يمس احد المتخاصمين بسوء بعد الدعوة يكون جزاؤه الموت وتتخذ الاجراءات المناسبة من دون اي تأجيل او ابطاء [43] ومن يصاب من قبل خصمه يصحبه بنفسه الى المحكمة ولا يعاقب اي متهم الا بعد ثبوت التهمة بالأدلة الدامغة او بالاعتراف ، وعندما يتهم احدهم من قبل عدة اشخاص يعذبونه حتى يعترف ويعاقبون القاتل بالإعدام[44]

يبدو ان السرقة كانت اكثر الجرائم تكراراً في العالم المغولي وعقوبتها تحدد وفق اهميتها ، تتراوح بين الضرب بالعصي والاعدام الذي تراق فيه الدماء الا اذا استطاع السارق دفع تسعة اضعاف قيمة المسروق [45]

محاكمة الامراء :

تضمنت الياسا الجنكيزية اشارة الى ان كل من خالف احكامها من الحكام يكون خلعه واجب [46] فقد كان حكام الامبراطورية المغولية مقيدين في احكام الياسا ومن يخالفها يحاكمونه [47] وكانت محاكمة الملوك والحكام وطبقة النبلاء تختلف عن الفئات الأخرى ، فقد كانوا يتجنبون قدر المستطاع اهراق دماء النبلاء على الارض ، فكانوا عندما ينفذون حكم الاعدام بهم يلفونهم باللباد لكي يقوم بمص دمهم قبل ان يسيل في الارض [48]

رتب جنكيز خان لعساكره أمراء وجعلهم امراء الوف وامراء مئتين وامراء عشراوات وشرع ان اكبر الامراء اذا اذنب وبعث اليه الملك اخس من عنده حتى يعاقبه فأنه يلقي نفسه الى الارض بين رجلي الرسول وهو خاضع حتى يمضي فيه ما امر به الملك ، من العقوبة ولو كانت بذهاب نفسه والزمهم الا يتردد الامراء لغير الملك ، ومن تردد منهم لغير الملك قتل ومن تغير عن موضعه الذي يرسم له بغير اذن قتل والزم السلطان [49] ولما مات جنكيز خان التزم اولاده واتباعه من بعده في حكم الياسه كالتزام المسلمين للقران الكريم .

محاكمة فاطمة خاتون :

حين استولى المغول على مشهد الامام الرضا المقدس عليه السلام وقعة الحاجبة فاطمة في ايديهم اسيرة واتوا بها الى قراقورم وبيعت في سوق الدلالة على يد الدلالة التي علمتها كل فنون الذكاء والدهاء وكانت تأتي بها كثيرا الى معسكر توراكينا خاتون [50]

وحين تغيرت الأحوال وعلا امر الامير جينقاي تقربت منه حتى اصبحت محرم اسراره ومكمن ما خفى من اسراره وتمكنت فيما بعد من السيطرة عليه ، تقرب اليها العظماء من سائر الاطراف يطلبون ودها وعلى وجه الاخص عظماء خراسان [51] عندما تولى السلطان كيوك بن اوكتاي خان السلطة (644 – 647 هـ / 1246 – 1249 م) كان هناك واحد من اهل سمرقند كانوا يقولون انه علوي المذهب ، اسمه شيره وادعى ساقية قداق امير مسيحي من امراء قبيلة النايمان ، وصل الى مرتبة الوزراء في عهد خانية كيوك [52] ان فاطمة خاتون سحرت اخو كيوك خان (كوتان) قاصدة من وراء ذلك الغمز بعلاقتهما ولهذا السبب اصابته العلة ، وحين عاد كوتان مبلغاً اياه ان ما اصابه من علة انما هو من فعل سحر فاطمة ففي حال اصابه مكروه فعلى جينقاي القصاص منها .

وعندما جاء خبر وفاة كونان ارسل كيوك خان رسولاً الى والدته طالباً احضار فاطمة خاتون لكن الام لم توافق على ارسالها متعللة انها ستحضرها معها ، وتكرر ارسال احضارها عدة مرات وتكرر اعتذار توراكنة خاتون على ارسالها بأسباب مختلفة ، مما سبب غضباً كبيراً بين الام والابن ، وحين لم يعد للاعتذار ارسلت فاطمة خاتون غضب واستجوبت في المحكمة وتركت عارية جائعة ظمئة عدة ايام وليال وسامها انواع التعذيب والتعنيف والتنكيل حتى وصل بها الامر الى نهاية المطاف الى الاعتراف بجرم لم ترتكبه ولم تقترفه خضوعاً للغماز والهماز والتزوير عندئذ امر بلفها داخل لباد والقائها في الماء فماتت غرقاً [53]

كان موتها صدمة كبيرة لوالدته التي لم تستطع تحمله لذلك ما لبثت ان ماتت كمداً عليها بوقت قصير ، كما اعدم كيوك كل من له علاقة بفاطمة خاتون وبذلك قضى على امر تدخلات فاطمة واتباعها في شؤون الحكم [54]

وفي تلك السنة التي خلف فيها كيوك اباه اتهم علي خواجة امير ايميل شيره بالتهمة نفسها وهي ان شيره يسحر خواجة فوقع شيره كذلك في الاسر والقيد وسجن لمدة عامين ذاق خلالها صنوفاً من التعذيب والقيد حتى يئس من حياته ، وحين ايقن شيره انه يعاقب كما عوقبت فاطمة خاتون ادرك ان الموت حتماً مقتضى ورحب بقضائه وقدره واقر بما لم يرتكبه من ذنوب فقتل وقتل معه ابناؤه ونساؤه [55]

وكان الضحية الثالثة في عملية التصفية التي قام بها كيوك خان هو قتل الامير عبد الرحمن الذي شغل منصب حاكم ولاية الخطا على عهد توراكنة خاتون ، فقد كان سبب قتله بغية تصفية من كان محسوباً على والدته [56]

مقتل الامراء المغوليين المخالفين في عهد منكو بن تولي (649 – 657 هـ / 1251 – 1259 م)

مؤامرة شيرامون وناقو ونويان

تم الكشف عن مؤامرة دبرها كل من شيرامون وناقو ضد الأمير منكوخان ، على يد أحد الصيادين والمدعو " كشك " وكان هذا قادماً من معسكر منكو خان والأمير باتو خان إلا انه أضاع جمله في الطريق ، وعندما بدأ البحث عنه وجد نفسه بين جيش شيرامون وناقو ور أى عربات كثيرة تحمل الأثقال والمشروبات والمأكولات [57] فراود الشك في ذهن الصياد في أمرهم وبدأ يسأل أحد الفتيان المسافرين وعندما اكتشف وجود عدد كبير من الأسلحة والمعدات الحربية مخبأة في العربات أدرك كشك أنهم يضمرون السوء لمنكو خان ويتحينون الفرصة للانقضاض على المحتفلين بتتوجيه قاناً على عرش الامبراطورية المغولية [58]

أسرع الصياد المدعو كشك الى معسكر منكوخان يحذره من غدرهم ، لكن الاخير لم يهتم لقوله ووفق ذلك حذره الأمراء المغول وأبناء الأمراء والملوك من ذلك ، ونصحوه بضرورة الأستعداد لمواجهتهم ، فأمر منكو خان بعدم الدخول للمعسكر أو الخروج منه [59]

أمر منكو خان عدد من الأمراء المغوليين الذين يثق فيهم وبرأيهم في التحقيق في هذا الامر وكان في مقدمتهم يرغوجي الكبير ومنكسار نويان وغيرهم من الأمراء والعظماء والقضاة ، وبعث مع منكسار نويان ألفي أو ثلاثة الآلاف فارس متخفين وأقحمهم في معسكر الأمراء المغول المخالفين له مدبراً لهم مكيدة ، وبعد كشف مؤامرتهم أسرعوا لمقابلة منكو خان الذي جعلهم ينتظرون ثلاثة أيام ، وفي اليوم الرابع بدأ بالتحقيق معهم في التهم الموجهة اليهم ، وبعد أن اتضحت حقيقة أمرهم طلبوا العفو منه وعبروا له عن ندمهم ، وكاد منكو خان أن يعفوا عنهم غيران أبناء الملوك والأمراء نصحوه بعقابهم ، فبعد محاكمتهم أصدر منكو خان أوامر بإعدامهم ، وبعدها القي القبض على شيرامون وناقو ونويان وغيرهم من المعارضين لسلطة منكو خان [60]

" مقتل اوغول غايميش "

اكبر زوجات كيوك خان وام اولاده ناقو واوغول ، وكانت تدين المسيحية ، وبعد وفاة كيوك خان بعثت أرملته أوغول الرسل الى أرملة تولوي خان سيورقوقيتيتي بيكي والأمير باتوخان ابن جنكيز خان لاعلامهما بنبأ وفاته [61]

وبعدها أسرعت اوغول التوجه الى المعسكر القديم لزوجها الواقع في ايميل قوجين ، و أقامت في المكان نفسه الذي كان يقيم فيه زوجها كيوك خان لرغبتها في ذلك ، حدث صراع على الخانية بين امراء المغول نتيجته تولي منكو خان عرش السلطنة المغولية والفضل في ذلك لوالدته خان سيورقوقيتيتي بيكي التي امتازت بالحكمة والذكاء ، واتفقوا على تأجيل اجتماع القوريلتاي الى العام المقبل ، وخلال هذه المدة كانت أوغول غايميش وابناؤها يتولون زمام الحكم ، لكن اولاها يتصرفون على اهوائهم ولا يصلحون لادارة شؤون البلاط المغولي [62]

كانت أوغول غايميش وولديها وخلال هذه المدة منشغلين للحيلولة دون تولي منكو خان العرش ، فقد أصروا على رأيهم في رفض تعيين منكو خان حاكماً للامبراطورية المغولية وهذا ما أتضح فيما بعد من خلال تصرفاتهم والرسائل التي بعثوا بها للأميرباتو خان وغيره من الامراء ، وقد أكدوا في رسالتهم التي بعثوها للأمير باتو خان رفضهم تولي منكو خان الحكم وأنه يكون بذلك قد خالف قوانين جنكيزخان ويطلبون منه ترشيح أحد أبناء أوكتاي خان ، ليتولى حكم المغول [63]

هدف ناقو وخواجه الى تثبيط الهمم والحيلولة دون عقد الأجتماع الرسمي العام القوريلتاي ، فقد كانوا يحاولون تأجيله قدر استطاعتهما ، والعمل على بث الخلاف بين الأمراء المغول بشأن عقد هذا الأجتماع ، وفي واقع الامر لم يكن خواجه وناقو وأغول المعارضين الوحيدين لترشيح منكو خان العرش بل أيدهم في ذلك عدد من أفراد اسرة أوكتاي خان، وكيوك خان، وكانوا يرغبون بتعيين شيرامون بن كوجو بن أوكتاي خان الحكم، وأعلنوا استنكارهم للطريقة التي تم بها انتخاب منكو خان في المرة الأولى [64] وقد كان بعضهم يظهر امتعاضه واعتراضه على تعيين منكو خان الحكم، ويسعى الى اطالة المفاوضة بطرائق شتى من المكر والخديعة ويؤلف القصص والروايات بحجة ضرورة بقاء الخانية في نسل أوكتاي خان وكيوك خان، وأرسلوا الرسل الى الأمير باتو خان وشرحوا له رغبتهم في ذلك [65]

قال لهم الامير باتو خان " نحن قررنا هذه المصلحة بالاشتراك مع الأخوة الكبار والصغار وانتهى الأمر ولا يمكن فسخ الاتفاق ، واذا لم تسيروا معنا عليه ورشحتم شخصاً أخر غير منكو خان انحل عقد الأمور، واختل قانون المملكة وأمر الرعية، فتلافي أمر أخر محال ، وان أنتم أمعنتم الفكر في هذا العمل أدركتم في النهاية ان هذا الأمر راعى جانب أبناء خان وأحفاده لأن مثل هذا الملك الذي بلغ من مبتدأ المشرق الى منتهى المغرب لا يجوز أن يسلم الى الأطفال، لقلة معرفتهم " ، واستمرت المراسلات بين الطرفين من غير أن تجدي نفعاً ، وكان منكو خان وأمه سيورقوقيتيتي بيكي يراسلان الجماعات المعارضة لأنتخابه متبعين معهم اسلوب المراعاة والمولاة والمهادنة والمناصحة ، وبدأت سيورقوقيتيتي بيكي تستميل الأقارب والعشائر أيضاً باللطف والحفاوة وتدعوهم لحضور الاجتماع لانتخاب ابنها منكو خان [66]

وفي اثناء ذلك اتجه الى قراقورم معظم الأمراء المغول ممن اتفقوا على انتخاب منكوخان حاكماً لهم وأرسل الأمير باتو خان اخوته بركة خان وتقاتيمور نيابةً عنه، وتوجه عدد كبيرمن الأمراء المغول القادمين من معسكر ألغ - ايف - أي معسكر جنكيزخان – لحضور الأجتماع المجلس العام .

وبعد ان تجمع معظم الأمراء المغول قرروا ارسال الأمير المغولي شيرامون الى أوغول غايميش وولديها خواجه وناقو، وأرسلوا رسولهم حاملاً رسالة لهم كان نصها : لقد تجمع أغلب نسل جنكيز خان وعمل القوريلتاي سيبقى مستمرا" حتى قدومكم، ولا نقبل أي عذر منكم. فأن كنتم تطمحون الى الأنضمام فعليكم الحضور، لنعيد دراسة مصالح المملكة، ونزيل النقاب عن الشوائب ونمحو النفاق عن وجه الوفاق ، اجتمع أكثر أفراد أسرة جنكيز خان، ووافقوا على اعتلاء منكو خان عرش السلطنة المغولية ، ولهذا فشلت أوغول غايميش وأبناؤها في تحقيق أهدافهم لاسيما بعد أن وفدت الرسل التي اخبرتهم بوصول أبناء الملوك والأمراء لحضور الأجتماع المجلس العام وحين علموا ان لا مناص

من تلبية الدعوة لحضور الأجتماع سار ناقو وقداق نويان وعدد أخر من الأمراء المغول من بيت كيوك خان، أما خواجه فقد أخذ بالتحرك على الرغم من انه كان متردداً كثيراً في بداية الأمر وحاول تأجيل سفره يوماً بعد لآخر معللاً ذلك لشعوره بعدم عقد القوريلتاي وفي عدم اتفاقهم فهو يحاول ايجاد سبب مقنع في عدم ذهابه ، وفي سنة ٦٤٩ هـ / ١٢٥١ م ، عقد الأمراء المغول القوريلتاي حضره معظم أبناء الأسرة المغولية الحاكمة وكان في مقدمتهم أخوة باتوخان ومنهم بركة خان، وبغاتيمور خان وعمهم ايلجيتاي الكبير،وكوتان بن أوكتاي خان وكولكان بن جنكيزخان وغيرهم ، من كبار الأمراء المغول وعدد من القادة الكبار وقد كان عددهم يفوق عدد الجيش واصطف الأمراء والجنود خارج المعسكر وكان معظمهم من المبارزين المشهورين وبايعوا منكوخان [67]

وقد كان الجميع بانتظار أوغول غايميش وابنها خواجه ومن معهم اللذين لم يصلان الى معسكر منكو خان فبعث الأمراء المغول لهما رسائل عديدة اهمها هي التي كان مضمونها ((اذ لم يكن لكما دور المشاركة في هذه المؤامرة ، فأن سعادتكما تكون في المبادرة بالمجئ الى الحضرة لتهنئة منكو خان)) وغيرها من الرسائل التي حاولو فيها اقناع اوغول وابنها الحضور بأقصى سرعة لتبرير موقفهم والدفاع عن أنفسهم ، ومن جانبها بعثت رسالة كان مضمونها انكم معشر الأمراء الأنجال قد تعهدتم وقدمتم وثيقة خطية بأن يظل الحكم دائماً في اسرة أوكتاي خان وألا تخالفوا أولاده ولكنكم الآن قد نقضتم العهد ولم تنفذوا هذا الكلام ، فغضب منكو خان وأمر بالقاء القبض عليها ، فاحضروها بعد أن خاطوا يديها في خيوط مصنوعة من جلد الثور ، ولما وصلت الى معسكر منكو خان بعثوا بها مع والدة شيرامون حفيد أوكتاي خان والتي كانت تدعى بـ قداقاج خاتون الى معسكر سيورقوقتيتي بيكي ، وهناك بدأ المحقق منكسار باستجواب اوغول غايميش ، وعندما انتهى من التحقيق معها في جميع التهم المنسوبة لها والتأكد من صحتها قامو بلفها في لباد وقذفوا بها الى البحر وغرقت في الماء عام 650هـ / ١٢٥٢ م [68]

وصلت الامبراطورية المغولية الى نهايتها بموت منكو خان وبعد فترة شهدت الانقسام النهائي للامبراطواية وفي الوقت ذاته بروز اعظم انجازين لابناء جنكيز خان وهي : تسلم سلالة اليان زمام الحكم في الصين العظمى وسلالة والالخانات في ايران العظمى [69]

فقذ ذكرنا انفاً كيف كان النظام القضائي المغولي المتبع عند سلالة اليان في الصين والان سوف نذكر في هذه الورقة البحثية كيف كان يحاكم من يخالف القانون من الامراء والنبلاء والموظفين وغيرهم من الفئة الهامة في المجتمع .

" محاكمة الاداريين "

كانت هناك خمس عقوبات تقليدية تنفذ في الصين بحق المخالفين والتي عرفت بـ (وو – سنج) العقوبات التقليدية الخمس وهي عقوبة الاعدام ، والنفي الى مسافة ثلاثة الاف لي [70] او الفي لي ، والعقوبة الثالثة السجن لدة تتراوح بين السنة والثلاث سنوات ، اضافة الى الضرب بعصا ثخينة ما بين ستون الى مائة ضربة ، والضرب بعصا رفيعة ما بين عشرة الى خمسون ضربة [71]

ادخلت الهيئة التشريعية تعديلات فريدة على عقوبة الاعدام فقد قاموا باستبدال الشنق او التقطيع البطيء للجسد واعتبرت هذه العقوبة من اقوى العقوبات التي يمكن انزالها بالمتهمين الذين اتهموا بالخيانة العظمى وبالمقارنة مع هذه العقوبة فضل الشنق الذي يعبر الانسان بسهولة الى العالم الاخر [72]

برز نوع من المرونة في تطبيق قوانين الاعدام في عهد قوبيلاي خان الذي قام بإصدار مرسوم امر فيه بمراجعة جميع التهم المحكومة بالإعدام مراجعة دقيقة للغاية قبل تنفيذها فوصل الامر عنده بمراجعة ملفات المحكومين بالإعدام بنفسه وخفف الكثير من الاحكام [73] اذ قام بتخفيف عقوبة الاعدام بنفسه وخفف الكثير من الاحكام ، وقام بتخفيف عقوبة الاعدام الى السجن مدى الحياة لكافة المتهمين الذين حكم عليهم بالإعدام [74] الى السجن مدى الحياة لكافة المتهمين الذين حكم عليهم بالإعدام ففضل القا ان سجنهم وتسخيرهم للعمل بدلاً من ان يذبحوا كما تذبح القطيع من الخراف ، اعتبرت السلطة الحاكمة المغولية ان عقوبة النفي التقليدية غير كافية التي تحدد فيها المسافة على المحكوم وينفى بعيداً عن موطنه الاصلي بمسافة بعيدة للغاية ، فقد نظر المغول الاناس الرعيون ان من الضروري اضافة الاعمال الشاقة الى جانب النفي لزيادة معناة المحكومين، ومن ملاحق التي اضافت الى قانون العقوبات الخمسة الغرامات المادية التعويض المالي للمتهمين الذين لم تتجاوز اعمارهم الخمسة عشر عام وكبار السن ايضاً ، وشمل التعويض المالي الاشخاص المتدهورين صحياً [75]

نفذت عقوبة الغرامة المالية بشكل كبير على الموظفين الاداريين الذين يرتكبون جرائم خفيفة ، فتقوم السلطة الحاكمة بقطع رواتبهم او تخفيضها او الصرف من الخدمة العامة كعقوبة لهم على فعلتهم ، اما العقوبة الاخرى لهم والاكبر من العقوبة الانفة الذكر هي عقوبة الغرامة المادية المضاعفة تسع مرات ، وتطبق في الاغلب على المتهم بالسرقة فيقوم السارق بتعويض الغرض المسروق بتسع اضعاف قيمته .

محاكمة تاج الدين الاربيلي :- تعتبر قضية الموظف الاداري الكردي تاج الدين الاربيلي من اول القضايا في محكمة اليارغو التي اسلفنا ذكرها ، اخفق الاربيلي في اخضاع قلعة اربيل التي تقع في شمال العراق للامبراطورية المغولية ، فأمر السلطان بدهن جلده بشحم الخروف ولفه باللباد والحبال ورميه تحت اشعة الشمس الصيف الحارقة وبعد فترة وجيزة تعفن الدهن وبدأت يخرج من جسده الديدان التي نهشت لحمه ومات اثر التعذيب وقتل معه طفله الذي قطع الى قسمين وعلق كل قسم من جسده الصغير على ضفة من ضفاف نهر دجلة ليكون عبرة لمن اعتبر [76]

محاكمة الاداريين في عهد الدولة الايلخانية

كانوا سلاطين المغول يبجلون امرائهم وطبقات النبلاء اذ انهم كانوا يتجنبون قدر المستطاع اهراق دمائهم على الارض فقد كانوا يعدمون الملوك والحكام وطبقة النبلاء بطريقة خاصة تتلخص بلفهم باللباد وذلك لكي يمتص دمهم قبل ان يسيل دمهم على الارض .

تختلف الدولة الاليخانية في محاكمتها لأمراء الاسرة الحاكمة الذين طمعوا للمشاركة باالحكم في سبيل اعتلاء عرش السلطنة ، فقام السلطان غازان بن ارغون **(694 – 703 هـ / 1295 – 1304 م)** بسفك دماء خمس من امراء الاسرة الحاكمة ، وسبعة وثلاثين نفساً من الامراء المغول ، وفي عام **695 هـ / 1296 م** اجريت اهم جلسة في اليارغو والتي ترأسها السلطان غازان بنفسه ، ففي هذا التاريخ تمت محاكمة الخصمين وزير المالية المستوفي والطيبي التاجر ورجل الاعمال بتهمة الاختلاس ، نطقت محكمة اليارغو بالحكم والذي قضى بإعدام التاجرورجل الاعمال الايراني (الطيبي)[77] هذا يدل على ان اليارغو رغم اجراءاتها المعقدة والمطولة في القضايا كانت تحسم القضايا التي تخص الجهات العليا بشكل اسرع .

مقتل الامير نوروز :- اوجز السلطان غازان خيفة من بقاء الامير المغولي نوروز الذي امتاز بقوته ، قام بمحاكمته معللاً ان تهمته هي بسبب المؤامرة بينه وبين الامراء المغول المعارضين ، اطلق الحكم عليه بالاعدام ونفذ عام **696 هـ / 1297 م** وقتل معه جميع افراد عائلته .

محاكمة الوزير صدر الدين الزنجاني :- في عام **697 هـ / 1298 م** القي القبض على الزنجاني الذي ارتفع شأنه بعد مقتل نوروز وذلك بسبب مؤامرته الكثيرة والتي لم تحتمل بعد ، فاراد الوقوع بين قتلغ شاه ورشيد الدين لكن محاولته باءت بالفشل وتم كشفها من قبل السلطان غازان وامر بالقاء القبض عليه ومحاكمته وفي اليوم التالي قضى الحكم باعدامه [78]

وفي عهد السلطان محمد خودابندا أولجايتو ثامن ملوك الالخانية **(703 – 716 هـ / 1304 – 1316 م)** اخو السلطان غازان ، اتهم رئيس وزراء رشيد الدين (طلال الدين جور سورخي) بتهمة الاختلاس ، اقتضى الحكم باعدام جور سورخي وجلد جميع المدعين معه [79]

قضية تشوبان وناز خاتون :- من اهم القضايا التي حدثت في عهد السلطان أولجايتو ، والتي استشهد فيها بقوانين الياسا الجنكيزية ، ادعى تشوبان ان كل الاراضي التي ورثتها الخاتون عن ابيها اسير الحرب (أسر خلال حصار بغداد) تعود ملكيتها اليه ، وذلك وفق القانون الذي ينص بأن الاسير وكل ما يملك للجانب الذي اسره وعليه فأن جميع صكوك الاراضي التي تقع في حوزة ناز خاتون هي ملك له وهو ما لا تقره الشريعة فقام اولجايتوا بتعويض تشوبان بأراض في احد الاقاليم لكي يسحب شكواه ويتنازل عن اداعائه في حق تملك اراضي الخاتون [80]

وفي عهد ابا سعيد بهادر خان طمع الامراء مرة اخرى في المشاركة بعرش الحكم المغولي وعلى وجه الاخص الامراء الذين تزوجوا من بنات الاسرة المغولية ايجاد مكان لهم في الحكم مستهينين بالاليخان الصغير الذي اثبت من الجرأة والشجاعة عند وقوفه بوجه اطماعهم حتى قضى على فتنهم وساقهم واحداً تلو الاخر الى المحكمة وحاكمهم على افعالهم وانهى وجودهم ، لم تطل بعد ذلك البلاد بالاليخان الذي ترك البلاد بعده نهباً لأطماع الامراء الذين توزوعوها فيما بينهم بعد حروباً طويلة [81]

ختاماً لم تستطع المؤسسات القانونية في ايران تحت حكم الالخانات ، ان تصل الى مستوى تطور وتعقيد مثيلتها في الصين زمن حكم اسرة اليان ، وربما السبب في ذلك هو اتكاء القانون على احكام الشريعة الجاهزة مسبقاً والتي بقيت دون ان تتطور ومع ان قانون الياغو الذي عمل جنباً الى جنب معها تطور وتغير بمرور الزمن [82]

الخاتـــــــمة

بعد اطلاعنا على بطون المصادر المغولية وما دونته من مرويات عن المحاكم والنظام القضائي في الامبراطورية المغولية ، يمكن تلخيص ابرز النتائج على النحو التالي :-

- لعبت المحاكم دورًا محوريًا في تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية داخل الإمبراطورية المغولية .
- ضمنت حماية حقوق الافراد وفق الاطر القانونية السائدة وقتئذ ، ويمنع منعاً باتاً الخروج من قوانين الياسا ، ومن يفعل ذلك يوجه له عقاب صارم .

- احكام الياسا جاءت نتيجة التجارب التي عاشها جنكيز خان والشدائد التي عاناها وما تعرض له من خضات سياسية وما صادفه في حياته من متاعب وما قام بها من حروب .
- شكلت تجربة المحاكم المغولية نموذجا فريدا لتطور الادارة القضائية في الامبراطوريات التاريخية ، فلم يفرق القانون بين المحصن والغير المحصن بل يطبق على الجميع من دون استثناء .
- عقوبة الاعدام توجه على ابسط التهم ، فمن يسرق يعدم لان جنكيز خان يكره السرقة والفحش واصبح فيما بعد عندما تولى اولاد واحفاد جنكيز خان الحكم ان من يسرق يعوض خسراته بغرامة مالية ، وفي حال كان السارق موظفاً فانه يخصم جزء كبير من رواتبه مع دفع غرامة مالية جزاء فعله .
- مثلما يحاكم العامة يحاكم الامراء ، فتنصب لهم محكمة واغلبهم كان يفون باللباد ويغرقونهم في الماء ولا يرغبون في اراقة الدماء على الارض .
- رغم قساوة الياسا والحكم المغولي ، الجدير ذكره هو ان المغول لهم انجاز كبير تمثل بنقل المغول من البداوة الى المجتمع المتحضر ، فبعدما كانوا قبائل مشردة تحارب بعضها البعض اصبحوا بتولي جنكيز خان عرش السلطنة المغولية امبراطورية كبيرة لها كيانها وتاريخها راكبة عربة التطور الحضاري .

الهوامش

1) ابن منظور ، لسان العرب ، ج 7 ، ص 5
2) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج5 ، ص 451
3) نفسه ، ص 460
4) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 290
5) نفسه ، ص 293
6) نفسه ، ص 295
7) نفسه ، ص 298
8) نفسه ، ص 299
9) الهمذاني ، جامع التواريخ ص 278
10) الصياد ، تاريخ المغول ، ص 323
11) الجنابي ، التاريخ الاداري والسياسي والعسكري للمغول ، ص 31
12) تاريخ العظام المغوليين ، 173
13) احمد ، علي ربيع محمود ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 10
14) احمد ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 13
15) القزاز ، الحياة السياسية في العراق ، ص 54
16) خصباك ، احوال العراق الاقتصادية ، ص 120

17) العزاوي ، ايران في عهد غازان ، ص 142
18) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ، ص 487
19) ابن الفوطي ، نفسه ، ص 492
20) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 292
21) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ص 23
22) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ج 2 ، ص 128
23) نفسه ، ص 132
24) الجنابي ، النظام الاداري والسياسي والعسكري ، ص 32
25) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 300
26) نفسه ، ص 301
27) اقبال ، تاريخ ايران ، ص 285
28) نفسخ ، ص 290
29) الجنابي ، النظام الاداري والسياسي والعسكري للمغول ، ص 33
30) الداهوك ، دور سلاح الرعب ، ص 30
31) احمد ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية ، ص 24
32) نفسه ، ص 30
33) نفسه ، ص 41
34) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 330
35) الجويني ، ص 60
36) المغول بين الانكسار والانشار ، ص 81
37) اقبال ، تاريخ ايران ، ص 386
38) الجويني ، تاريخ فاتح العالم ، ص 66
39) العريني ، المغول ، ص 31
40) اقبال ، تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان ، ص 113
41) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 300
42) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 333
43) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج2 ، ص 424

(44) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ، ص 358

(45) نفسه ، ص 437

(46) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ص 129

(47) نفسه ، ص 131

(48) نفسه ، ص 143

(49) نفسه ، ص 149

(50) نفسه ، 163

(51) نفسه ، ص 168

(52) نفسه ، 171

(53) نفسه ، ص 184

(54) ابن ايبك ، كنز الدرر ، ج 9 ، ص 12

(55) تاريخ المغول العظام ، 270

(56) الجويني ، ص 252

(57) الجويني ، ص 276

(58) اقبال ، تاريخ ايران ، 421

(59) فولسكي ، السلطة والشرعية دراسة في المازق المغولي

(60) العريني ، المغول ، ص 93

(61) لاين ، سلسلة الحياة عبر التاريخ ، ص 119

(62) ابن الفوطي ، الحوادث الجامعة ، ص 498

(63) ابن الفوطي ، نفسه ، ص 531

(64) لاين ، سلسة الحياة اليومية ، ص 313

(65) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ص 55

(66) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ج 2 ، ص 141

(67) العمري ، مسالك الابصار ، ج 3 ، ص 98

(68) نفسه ، ص 103

(69) نفسه ، ص111

(70) المقريزي ، المواعظ والاعتبار ، ج 3 ، ص 83

71) العمري ، مسالك الابصار ، ص 115
72) الهمذاني ، جامع التواريخ ، 289
73) العريني ، المغول ، ص 96
74) بارتولد ، العالم الاسلامي في العصر المغولي ، ص 26
75) العمري ، مسالك الابصار ، ج3 ، ص 97
76) الهمذاني ، جامع التواريخ ، ص 391
77) القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج 4 ، ص 312
78) اقبال ، تاريخ المغول ، ص 556
79) الصياد ، المغول في التاريخ ، ص 371
80) فهمي ، تاريخ الدولة المغولية في ايران ، ص 65
81) المقريزي ، المواعظ ، ج 3 ، ص 98
82) بارتولد ، العالم الاسلامي في العصر المغولي ، ص 30

المصادر

1- ابن الاثير ، ابو الحسن علي بن ابي الكرم محمد (ت : 630 هـ / 1232 م) ، الكامل في التاريخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
2- ابن منظور ، محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ / ١٣١١ م)، لسان العرب ، مصر ، لسان العرب ، مصر
3- الجوزجاني، صدرالدين ابو عمر ومنهاج الدين عثمان بن سراج الدين محمد(ت ٦٩٨ ه/ ١٢٩٨ م) طبقات ناصري ، ترجمة : ملكة علي التركي، المركز القومي للترجمة ، القاهرة , 2012 م
4- الجويني ، علاء الدين عطا ملك بن بهاء الدين محمد بن محمد (ت ٦٨١ ه/ ١٢٨٢ م) تاريخ جهانكشاي ، ترجمة ، محمد التونجي ، دار الملاح للطباعة والنشر ، ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م
5- الدواداري، ابو بكر بن عبدالله بن ايبك (ت 736هـ / 1335 م) ، كنز الدرر وجامع الغرر " الدرة الزكية في اخبار الدولة التركية "، تحقيق : اولرخ هارمان ، المعهد الالماني للاثار بالقاهرة ، 1971 م
6- الشيرازي، اديب شرف الدين عبد الله بن فضل الله (ت : 719 هـ / 1362 م) ، تاريخ وصاف الحضرة ، ترجمة : عبد المحمدي ، ايران ، 1364 م .
7- ابن العبري ، غريغوريوس الملطي (ت ٦٨٥ هـ / ١٢٨٦ م) ، تاريخ مختصر الدول
8- القلقشندي ، أحمد بن علي (ت ٨٢١ ه/ ١٤١٨ م) ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، وزارة الثقافة والأرشاد القومي ، المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، و طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤٠ ه/ ١٩٢٢ م
9- ابن الفوطي ، كمال الدين ابو الفضل عبد الرزاق بن احمد بن محمد (ت: 723 هـ)، الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة ، دار الفكر الحديث للطبع والنشر , 1987 م
10- الكتبي ، محمود بن شاكر بن أحمد (ت ٧٦٤ ه/ ١٣٦٢ م) ، عيون التواريخ ، تحقيق : فيصل السامر - نبيلة عبد المنعم ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م
ـــــــــــــ الكتبي فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: علي محمد بن عوض وعادل احمد عبدالموجود، دارالكتب العلمية ، بيروت: 2000 م

11المقريزي ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت ٨٤٥ ه/ ١٤٤١ م) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار "الخطط المقريزية " ، مطبعة بولاق ، مصر

-ـــــــــــ السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت: 1997 م

12-الهمذاني ، رشيد الدين فضل الله (ت ٧١٨ ه/ ١٣١٨ م) جامع التواريخ ، ترجمة : محمد صادق نشأت ، محمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد ، راجعه وقدم له : يحيى الخشاب ، دار أحياء الكتب العربية ، القاهرة

المراجع

1- ارنولد ، سيرت .و. ، الدعوة الى الإسلام – بحث في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية ، ترجمة : حسن ابراهيم حسن ، وعبدالمجيد عابدين واسماعيل النحراوي، مكتبة النهضة المصرية ، مصر

2- أقبال ، عباس ، تاريخ ايران بعد الاسلام من بداية الدولة الطاهرية حتى نهاية الدولة القاجارية ٢٠٥ ه/ ٨٢٠ م ١٣٤٣ ه/ ١٩٢٥ م،نقله عن الفارسية وقدم له وعلق عليه : محمد علاء الدين منصور، راجعه : السباعي محمدالسباعي، دار الثقافة والنشر والتوزيع ،القاهرة، 1989 م.

-ـــــــــــ تاريخ المغول منذ حملة جنكيز خان حتى قيام الدولة التيمورية، ترجمة: د. عبد الوهاب علّوب، اصدارات المجمع الثقافي، ابو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م

3- بارتولد ، فاسيلي ، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة : د.أحمد سعيد سليمان،

راجعه : ابراهيم صبري ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر

-ـــــــــــ تركستان من الفتح العربي حتى الغزو المغولي ، ترجمة : صلاح

الدين عثمان هاشم ، أشرف على طبعه قسم التراث العربي ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٤٠١ ه/ ١٩٨١ م .

4- بروكلمان ، كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية والإمبراطورية العربية وانحلالها ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي،دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣ ، 1961 م .

5- بوزورث، كليفورد .أ. ، الاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي، دراسة في التاريخ والانساب، ترجمة : حسين علي اللبودي، مراجعة د. سليمان ابراهيم العسكري، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، بالاشتراك مع مؤسسة عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، الهرم، مصر، 1955 م

6- خصباك، جعفر حسين ، العراق في عهد المغول الايلخانيين (656 – 736 هـ / 1258 – 1335م) ، الفتح ، الادارة والاحوال الاقتصادية. الاحوال الاجتماعية، مطبعة العاني (بغداد: 1968 م)

7- الخالدي، اسماعيل عبد الله: العالم الاسلامي والغزو المغولي، باشراف : احمد محمد العسال وعبد الستار فتح عبد العال، مكتبة الفلاح، الكويت، بيروت ، ١٤٠٤،١ ه/ ١٩٨٤ م

8- سليمان ، أحمد السعيد ، تاريخ الدول الإسلامية ومعجم الأسرات الحاكمة ، ترجمة أحمد السعيد سليمان ، دار المعارف ، مصر ، د.ت

9- الصياد ، د. فؤاد عبد المعطي ، المغول في التاريخ ،دار النهضة العربية ، بيروت ، د. ت .

10- العريني ، د. السيد الباز ، المغول ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1406هـ / ١٩٨٦ م

11- عكاشة ، ثروت : اعصار من الشرق – جنكيزخان ، دار الشروق، القاهرة ، ، 1992 م .

12- فامبري ، أرمينوس ، تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر ، ترجمه : أحمد محمود الساداتي ، راجعه : يحيى الخشاب ، مطابع شركة الأعلانات الشرقية ، القاهرة

13- فهمي ، عبد السلام عبد العزيز ، تاريخ الدولة المغولية في ايران ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981 م .

14- القزاز ، محمد صالح داود ، الحياة السياسية في العراق في عهد السيطرة المغولية،مطبعة القضاء ، النجف ، ساعدت جامعة بغداد على طبعه ،بغداد ، 1930 م

15- لاين ، جورج ، سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ عصر المغول ، ترجمة : تغريد الغضبان

الدراسات السابقة

1- الطائي ، سعاد هادي حسن ، الدور السياسي والعسكري لقبائل الكرابيت والمركبيت والنايمان خلال العصر العباسي (591 – 615 هـ / 1194 – 1218 م) ، جامعة بغداد /كلية التربية أبن رشد /قسم التاريخ

2- احمد ، علي ربيع محمود ، الجرائم والعقوبات في الدولة المغولية من خلال قوانين الياسا ، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي ، كلية دار العلوم ، جامعة المنيا ، القاهرة ، 1439 هـ / 2018 م .

3- الجنابي ، انعام حميد شرموط ، النظام الاداري والسياسي والعسكري عند المغول (599 / 658 هـ) ، رسالة ماجستير في التاريخ الاسلامي ، جامعة الانبار/ كلية التربية للبنات ، 1427 هـ / 2006 م

4- غنيمات ، قاسم محمد مزعل ، الجيش المغولي في الفترة ما بين (615 – 736 هـ / 1218 – 1335 م) ، رسالة دكتوراه في التاريخ الاسلامي ، كلية الدارسة العليا ، الجامعة الاردنية ، 2003 م .